

دور القراءات القرآنية في التّقييد النّحويّ الكوفي

أ. محمّد فريحة

جامعة امحمّد بوقرة بومرداس

2019mfriha@outlook.com

تاريخ الإرسال: 2020 /09/09 تاريخ القبول: 2020/10/01 تاريخ النشر: 2020/03/10

الملخص: لقد أجمع النّحاة على القرآن الكريم من حيث الفصاحة ، ومن فضله على سائر الكتب السماوية ، أنّه أنزل على أحرف متعدّدة وقراءات مختلفة. ولمّا كان الأساس في فهم هذه الأحرف وتذوّق تلك القراءات هو توجيهها ومعرفة مواقع الإعراب ، عملنا على دراسة نقوم فيها بجمع آراء النّحويين الكوفيّين من تلك الكتب التي لها صلة وثيقة بالقراءات لما لها من أهميّة عظيمة ، فهي فوق حفظها وصيانتها للقرآن الكريم وثيقة تاريخية ؛ لأنّها تصوّر اللّغة من جميع نواحيها. فقد أخذ الكوفيّون بالقراءات جميعها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم ؛ لأنّهم لم يكونوا كالبصريين رجال فلسفة ومنطق ، وإنّما كانوا يهتمون بالرّواية والنّقل ، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل فكانوا إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء ، لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها ؛ لأنّها عندهم صواب ؛ ذلك لأنّهم قبلوا جميع لغات العرب. ولتوضيح ذلك اعتمدنا على نماذج ممّا جاء به كلّ من الكسائي ، والفراء ، وثلعب.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية ؛ النّحو الكوفيّ ؛ الكسائيّ ؛ الفراء ؛ ثلعب.

The role of Qur'anic readings in Kufic grammatical complexity

Abstract: It is unanimous that the grammarians on the Koran in terms of eloquence, and thanks to other heavenly books, it was revealed on multiple letters and different readings. Since the basis of understanding these characters and tasting those readings is to guide them, and knowledge of the sites of expression, we worked on a study in which we collect the views of the Kufic grammarians of those books that are closely related to the readings because they are of great importance, they are

above the preservation and maintenance of the Koran historical document; Visualize language in all its aspects. The Kufites took all the readings and held many of their origins and judgments in them, because they were not like the men of philosophy and logic, but they were interested in the novel and transmission, and did not try to resort to reason, they were if they read the readings that the readers meet, do not reject others Because they have accepted all the languages of the Arabs. To illustrate this, we have relied on examples of Alkissai, Alfarra and Thaalab.

Key words: Quranic readings - Kufic grammar – Alkissai - Alfarra - Thaalab

مقدمة: لقد اتفق علماء اللغة والنحو على أن القرآن الكريم هو النصّ الوحيد الموثوق بصحته الوثوق كله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42]. وقد أجمع النحاة على الاحتجاج به وعدّوا لغته في المرتبة العليا من كلام العرب فصاحة وتوثيقاً. فالاستدلال بالنصّ القرآنيّ أمر واضح لا جدال فيه ؛ ولكن كان هناك خلاف بين البصريين والكوفيّين في الطريقة التي اتّبعتها كلّ منهم في الاعتماد عليه ، والاستدلال به. فلقد ذهب الكوفيّون إلى ضرورة تقديم النصّ القرآنيّ وقراءات القراء في دراساتهم النحويّة ، في حين كان الشعر العربيّ المصدر الأوّل عند البصريين ولم يكن النصّ القرآنيّ الأساس الأوّل. وذهب الكوفيّون في بناء قواعدهم النحويّة اعتماداً على ما جاء في القرآن ، وعزّزوا هذا البناء بما يماثله من شواهد منقولة فكانوا كلّها وجدوا في كلام العرب سبيلاً استندوا إليه وجعلوه مع النصّ القرآنيّ حجّة وإذا لم يعثروا على شواهد منقولة ، فإنّ القرآن وحده كفيّل أن تُبنى في ضوئه القواعد وتحرّر الأصول. فالأدلة التقلّية تقطع بلا شكّ أهميّة النصّ القرآنيّ ، وضرورة تقديمه على المصادر الأخرى ؛ لأنّه منهج متكامل يحاكي البناء الحقيقي للغة ، ولأنّه منهج سليم تبرز من خلاله دقّة المعاني وتنوعها. وهذا الاتجاه الذي ظهر عند نحاة الكوفة ، وتميّز بتقديم النصّ القرآنيّ ، إنّما أوجده القراء ، وأصبح من خصائص المنهج الكوفيّ كما يظهر ذلك في قوله: الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر وفي هذا القول إيضاح لموقف القراء والكوفيّين عموماً بأنّ القرآن الكريم هو الأصل السماعيّ الأوّل من أدلّة النحو. ولقد أجمع النحاة على القرآن الكريم من حيث الفصاحة ، ومن فضله على سائر الكتب السماويّة ، أنّه أنزل على أحرف

متعددة وقراءات مختلفة. ولما كان الأساس في فهم هذه الأحرف ، وتدوَّق تلك القراءات هو توجيهها ومعرفة مواقع الإعراب ، عملنا على دراسة تقوم فيها بجمع آراء النَّحويين وبخاصة الكوفيّين من تلك الكتب التي لها صلة وثيقة بالقراءات لها لها من أهمية عظمى ، فهي فوق حفظها وصيانتها للقرآن الكريم وثيقة تاريخية ؛ لأنها تصوّر اللّغة من جميع نواحيها. وقبل تفصيل الحديث عن دور القراءات القرآنية في تقعيد النَّحو الكوفيّ رأينا أن نُعرّف بالقراء الكوفيّين ثمّ بالقراءات القرآنية.

1- القراء الكوفيّون: لقد عرفت الكوفة مجموعة من القراء هم:

1-1 عاصم بن أبي النَّجود: هو عاصم بن أبي النَّجود إمام أهل الكوفة وقارئها يُكْتبى أبا بكر ، والنَّجود معناه من نجد الشَّباب نضدها ، وهو أسدى مولاهم الكوفي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرَّحمن السَّلمي (ت74هـ) إذا تكلم ، تكاد تعجب لفصاحته وحسن صوته ، توفّي سنة سبع وعشرين أو سنة ثمان وعشرين ومائة¹.

2-1 حمزة: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الرِّيات الكوفيّ التَّيمي مولاهم ، وهو من تابعي التابعين. كان عالماً بالفرائض ورعاً ، انتهت إليه القراءة بعد عاصم. توفى بخلوان سنة أربع أو ثمان وخمسين ومائة أيام المنصور أو المهدي².

3-1 الكسائي: هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن نهم بن فيروز الكوفيّ النَّحويّ إمام أهل الكوفة. وهو مولى بني أسد فارسيّ الأصل من تابعي التابعين ، انتهت إليه الرئاسة في القراءة ، واللّغة ، والنَّحو ، وكان إذا قرأ أو تكلم ، ملكا ينطق على فيه ، وكان يجلس على منبر الكوفة ويقرأ ، فتضبط المصاحف بقراءته ، وتؤخذ الألفاظ منه³.

2- القراءات القرآنية:

1-2 مفهوم القراءة: القراءات علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة⁴ أي هي علمٌ ثابتٌ بعزو الناقلة عن النَّبيّ لا مصدر له سوى التَّقل. ورأى أبو حيّان الأندلسيّ أنّها الوجوه المختلفة التي سمح النَّبيّ عليه الصلاة والسلام بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتيسير والتي جاءت وفقاً لهجته من اللّهجات العربيّة⁵. ومهما يكن الأمر ، فإنّ القراءات القرآنية توزعت بين المقبولة والشاذة ، ولكن ماذا عن هذه القراءات ، المقبول منها والشاذ؟ وماذا عن موقف النّحاة منها؟

2-2 القراءات المقبولة: أخذ علماء القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم هي: كلُّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ، ووافقت رسم أحد المصاحف ، ولو احتمالاً

وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة⁶. وأطلق سيويوه والأخفش على اختياراتهما القراءات القرآنية: القراءات العامة وسمَّها الفراء قراءات القراء، أمَّا محمد بن سلام الجمحي (ت 232هـ) فوصفها بالكثرة وهي وإن تعددت أسماؤها، فمعناها واحد، وهو الصحيح المشهور من القراءات⁷. ولمَّا جاء ابن مجاهد (ت 324هـ) أفرد القراءات السبع المعروفة، فدونها في كتابه (السبعة في القراءات) وكان لها مكانتها في التدوين، ولا عجب في ذلك، فهو لم يأخذ إلا عن إمام اشتهر بالضبط، والأمانة وملازمة الإقراء طوال العمر. وممن رأى فيهم مثل ذلك من القراء: عبد الله بن عامر الشامي (ت 118هـ) وعبد الله بن كثير المكي (ت 120هـ) وعاصم بن أبي النجود الكوفي وأبو عمرو بن العلاء البصري وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، ونافع بن عبد الرحمن المدني (ت 169هـ) والكسائي النحوي الكوفي. ونتيجة البحث لتحديد القراءات المتواترة، توصل العلماء إلى قراءات ثلاث تمَّ الاعتماد عليها إضافة إلى القراءات السبع التي أقرها ابن مجاهد، فأصبح مجموع المتواتر من القراءات عشر قراءات، وهذه القراءات الثلاث هي قراءات الأئمة: يزيد بن القعقاع المدني (ت 130هـ) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي الكوفي (ت 205هـ) وخلف بن هشام (ت 229هـ). واتفق العلماء المحققون على أنَّ هذه القراءات العشر قراءات متواترة إلى رسول الله، حتَّى إنهم أثبتوا تواترها بذكر طبقات رواتها.

2-3 القراءات الشاذة: عُرف أصحاب القراءات الشاذة بأنهم خرجوا من دائرة القراء العشرة الذين حددهم ابن الجزري وانصرفوا إلى القراءة المفردة التي تُعزى إلى بعض الرجال، ومن هؤلاء القراء: شريح بن يزيد الحضرمي، وطلحة بن سليمان⁸. وقد أفرد ابن التديم موضعاً خاصاً لتعداد أسمائهم في كلِّ عصرٍ على حدة⁹. والشذوذ لغةً: شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور فهو شاذٌ¹⁰. وشاذ عن القياس: أي ما شذَّ عن الأصول¹¹. والشاذ: ما انفرد عن الجمهور وندر، والشاذ المتنحي¹². وأشذَّ الشيء: نحاه وأقصاه¹³. فالشذوذ هو التفرُّق، والتفرد والتدرة، والخروج على القاعدة، والقياس، والأصول. والقراءة الشاذة اصطلاحاً هي كلُّ قراءة خرجت عن مقياس ابن الجزري وأركانه الثلاثة، وهي ما أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم مثل ذلك قراءة ابن عباس: ﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا﴾ [الكهف 18] وهي ممَّا صحَّ نقله عن الأحاد، وصحَّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف. وقراءة ابن السميغ وأبي السَّمال: ﴿قَالِيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ لِيَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنِ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس 92] بفتح اللام في (لتكون) وهي ممَّا نقله غير ثقة وغالب إسناده ضعيف¹⁴. وذهب ابن مجاهد إلى أنَّ القراءة الشاذة، هي كلُّ ما خرج عمَّا يرويه في الغالب أحد اثنين عن قارئ من السبعة، وهم: قالون وورش عن نافع، والبزي

وقبل عن ابن كثير والدوري والسوسي عن أبي عمرو، وهشام وابن ذكوان عن ابن عامر وشعبة وحفص عن عاصم وأبو الحارث والدوري عن الكسائي، أو ما يرويه غيرهما عنهم ممن عرفوا بالضبط والإتقان، وجاءت أسماؤهم في مقدمة كتابه (السبعة في القراءات) وفي أثناؤه¹⁵ كرواية المفضل الضبي عن عاصم: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة 7] بنصب غشاوة¹⁶ ورواية بكار بن عبد الله عن ابن كثير: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة 1] بنصب (غير)¹⁷. أما أبو جعفر النحاس، فيرى أنها كل قراءة خرجت عن إجماع الحجة أو العامة، وكان فيها مطعن، قال: وقلما يخرج شيء عن قراءة العامة إلا كان فيه مطعن¹⁸. ويرى ابن جني أن القراءات الشاذة: كل ما شذ عن قراءة القراء السبعة¹⁹. هذه بعض المقاييس التي سار بهديها بعض علماء القراءات، ودعوا لتمثلها حرصاً منهم على القراءة المقبولة التي لا يختلط فيها الشك باليقين وتكون بعيدة كل البعد عن الشذوذ؛ ولكن ماذا عن القراءات القرآنية والدرس التحوي؟

3- القراءات القرآنية والدرس التحوي: إن تعدد القراءات إنما جاء تيسيراً على الناس في

قراءة القرآن، فقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام: (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرقوا ما تيسر منه)²⁰ وعلى هذا تكون دراسة القراءات ووجوهها المختلفة منطلقاً إلى تيسير النحو، وإعادة النظر في أصوله المختلفة وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه، لما أحيطت تلك القراءات بالضبط والتدقيق؛ ولأن كل قراءة متصلة بالسند بالرسول صلى الله عليه وسلم على ما بينها وبين الأخرى من تخالف²¹، إلا أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات، والاستدلال بها، إذ تباين موقفهم من ذلك. فمنهم من عد بعضها لحناً، أو ضعفها، أو وصفها بأنها نادرة أو لغة قليلة؛ لأنها تصطدم مع قواعده وأقيسته التي وضعها، ومنهم من نزع إلى الاحتجاج بالقراءات جميعاً متواترها وشاذها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تعتمد على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل.

لقد كان اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية جلياً، فهم من أخذوا بشروط القراءة المقبولة غالباً؛ ولكنهم قبلوا القراءة النادرة والشاذة أحياناً بعد أن أخضعوها لمقاييسهم، فهم مثلاً لم يقبلوا قراءة أحد من القراء إلا إذا ثبت أخذه عن فوّه بطريق المشافهة والسماع حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم²² ومع ذلك نرى ابن الجزري يقبل كل قراءة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. ورغم أن سبويه يخضع أحياناً للقراءات للقياس التحوي، فهو يرى - مثلاً - أن (ما)

في (ما هذا بَشْرًا) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْتهُ أَكْبَرْتُهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف 31] عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلا أن بني تميم يرفعون الخبر إلا من عرف منهم كيف هي في المصحف²³؛ ولكنه يشاطر التميميين رأيهم في عدم إعمال (ما) ويرى ذلك هو الأقيس؛ لأنها حرف، وليست فعلاً فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية، ولا من ناحية الإضمار، وفي ذلك يقول: وأما بنو تميم فيجرونها، أي يجزؤون الحرف (ما) مجرى: (أما وهل) وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل، وليست: (ما) ك: (ليس) ولا يكون فيها إضماراً²⁴. والأخذ بالقياس في القراءات عند سيبويه لا يمنعه من أن يصرح في كتابه أن القراءة سنّة، وليست مجالاً للاجتهاد والاختيار، وفي مثل ذلك يقول: فأما قوله عز وجل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمr 49] فإنما جاء على: زيداً ضربته، وهو عربي كثير، وقرأ بعضهم: ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [فصلت 17] إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأنها السنّة²⁵، وإن رأى الرفع في (تمود) أجود. وقد استعان سيبويه بالقراءات النادرة، والحروف المخالفة في بناء أصوله، مثلما استعان بالقراءات المعروفة، وهو من طوعها — كسائر المصادر — لمقاييسه، وتوزعت في مواقع مختلفة من كتابه. فأجاز بقراءة بعضهم ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 284] نصب (يغفر) التي عطف على جواب الشرط بإضمار (أن) بعد الفاء²⁶، وأجاز بقراءة ناس من الكوفيين ﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيْهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 69] نصب (أيهم) على الإضافة. وعدّ هذه القراءات مقياساً يقيس عليه، كقياسه مع الخليل قولهم: (لاسيماً زيد) على: ﴿ إِنْ لِلَّهِ لَا يَسْتَخِي أَنْ يُضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة 26] برفع (بعوضة) حتى إنه في مواضع يعدّها أصلاً يخرج عليها القراءة المشهورة كما فعل في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق 23] قال: فرفعه من وجهين: على شيء لديّ عتيد، وعلى: ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود 72] يريد: أن (عتيد) مرفوع على التعت من (ما) أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عتيد²⁷. فسبويه كان وفيّاً لسنّة القراءة، لا يخل عن وصف بعضها بالقوّة إن توفّرت لها شروط القوّة أو الحسن، وإن وافقت الذائع المعروف من كلام العرب الذي يتوحّى فيه ضبط لغة القرآن وصونها

من التحريف. هذا عن موقف بعض البصريين من القراءات القرآنية ، وقد ذكرنا ذلك حتى نقرانه بموقف الكوفيين الذي هو موضوع بحثنا.

4- الكوفيون والقراءات القرآنية: لقد اختلف الكوفيون موقفا عن البصريين في الأخذ بالقراءات ، إذ تُعدُّ من أهم مصادر النحو الكوفي ، حيث ضمت الكوفة ثلاثة من القراء المشهورين. فقد أخذ الكوفيون بالقراءات جميعها ، واحتجوا بها في ما له نظير في العربية ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم ؛ لأنهم لم يكونوا كالبصريين رجال فلسفة ومنطق وإنما كانوا يهتمون بالرواية والتقل ، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل ، وبخاصة في أمور لا مجال للعقل فيها كالاستعمال اللغوي ، فكانوا إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء ، فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها ؛ لأنها عندهم صواب. فالكوفيون إلا القراء – أحيانا- قبلوا القراءات ، واحتجوا بها ، ذلك لأنهم قبلوا جميع لغات العرب ، ومرجع هذا المنهج الكوفي إلى أن:

- الكوفة مهبط الصحابة غير المتهمين في فصاحتهم ، وظهر بها ثلاثة قراء: عاصم وحمزة والكسائي ؛

- إمام الكوفة الكسائي ، وهو من أئمة القراء ؛

- طابع الدراسة الكوفية ديني لعنايتهم بالقرآن وقراءاته.

فكان القرآن الكريم بقراءته أقوى الحجج التي يستدل لها ، قال القراء: والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر²⁸ وكان ثعلب لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، حيث قال: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى²⁹. وقال: اجتمع القراء على قراءة (يُخْرَبُونَ) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2] بالتخفيف ، إلا أبا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأها بالتشديد. وقد تناول القراء هذه الآية وخرج القراءتين ، وصوّبها ، ومن ثم قال: كأنَّ يخرَبُونَ: يهدمون ، ويخربون بالتخفيف: يخربون منها: يتركونها ، ألا ترى أنهم كانوا يتقبون الدار فيعطونها ، فهذا معنى يخربون ، والذين قالوا (يخربون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه وكل صواب والاجتماع من القراء أحب إلي³⁰. وكان الكسائي يقرأ قوله تعالى: (لم يطمئنه) في الآية: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتٌ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ إِنَّسٌ قَبْلَهُنَّ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: 56] برفع الميم وكسرها ؛ لأنَّ القراء على كسرها ، وأنَّ أصحاب علي

بن أبي طالب [2] وعبد الله بن مسعود يقرأون: (لم يطمئثن) برفع الميم.³¹ وكان الكسائي يجمع بين القراءتين لئلا يخرج من هذين الأثرين.³²

وذهب الكوفيون إلى اعتبار أنّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل استناداً إلى قراءة الحسن³³: (الحمد لله) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] وقراءة ابن أبي عملة: (الحمد لله). وقد وصف البصريون القراءتين بالشذوذ في الاستعمال والضعف في القياس، ومن ثم قال أبو البركات الأنباري: وأما قراءة من قرأ: (الحمد لله) بكسر الدال، وقراءة من قرأ: (الحمد لله) بضم اللام، فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان في القياس³⁴. مع أنّ أبا جعفر النحاس - وهو من أتباع المدرسة البصرية، ومن أخذ من المبرد - ذكر أنّ قراءة الحسن موافقة للغة بن تميم، وقراءة ابن أبي عملة موافقة للغة بني يربوع.³⁵

وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات على الرغم من أنهم عُرفوا باتساع القياس، وعلى رأسهم الكسائي، وثعلب، والفراء، إلّا أننا نجد الفراء يُضيق القياس أحياناً متمسكاً بالسماع، فيحكم على العرب بالغلط³⁶. ويقول تعليقا على قراءة الحسن البصري قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: 16] في مكان القراءة المشهورة: (ولا أدراكم به) بعد أن صحح قراءته: وربّما غلظت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز³⁷. فهو يخطئ العرب، وقد يردّ بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنه شاذّ لما يقاس عليه في العربية³⁸، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]. فقد أنكر الكسائي قراءة قوله تعالى (قد سمع) بالبيان، قرأ الجمهور (قد سمع) بالبيان، وقرأ أبو عمرو، وحمزة والكسائي بالإدغام³⁹. ويرى الكسائي أنّ من قرأ (قد سمع) فبين السنين أنّ لسانه أعجمي ليس بعربي، وردّ عليه أبو حيّان بقوله: ولا يلتفت إلى هذا القول، فالجمهور على البيان⁴⁰. كما أنكر قراءة ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفْتُحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: 40] بضمّ الجيم، وفتح الميم مشددة، حيث ذكر ذلك أبو حيّان فقال: وعن الكسائي أنّ الذي روى (الجمّل) عن ابن عباس كان أعجمياً، فشدّد الميم لعجمته. قال ابن عطية: وهذا ضعيف لكثرة أصحاب ابن عباس على القراءة المذكورة، أو لكثرة القراء بها غير ابن عباس⁴¹. وقوله سبحانه: ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾

[الهزة 9] بالفتح شاذٌ عند ثعلب قال: (في عمد ممدّه) (عمد) بضمّ العين والميم هو القياس ، و(عمد) بالفتح شاذٌ⁴².

فلقد احتجّ الكوفيون إذاً بالقراءات القرآنية ، فمنهم الكسائيّ التحويّي والقارئ ، الذي احتجّ بها وأيد بها كلّ ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها دون أن يخرج على المقياس التحويّي ، فقرأ (يقول) في قوله تعالى: [وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ] في الآية: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتِخَذُوا الْجِنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَكْبِرِينَ الْبُؤْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة 214] (يقول) بالرفع ، ثمّ عاد إلى النَّصْب⁴³ . وعُرف عنه أنّه ما كان ليتشدّد في موقفه من الرّسم القرآنيّ⁴⁴ عندما كان يُقبِل على تخرّيج القراءات ، ومع ذلك كان يقف من بعض القراءات موقف الحذر ، فيقول — مثلاً — لا أعرف⁴⁵ . أمّا القراءات النّادرة ، فقبلها ، بل وبنى عليها بعض القواعد الجديدة ، فأجاز قراءة: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب 56] برفع الملائكة⁴⁶ بالعطف على اسم (إِنَّ) قبل مجيء الخبر⁴⁷ ، وهو من قبل قراءة (أطهر) بالنّصب وخارجها على الحال⁴⁸ . فالكسائيّ وجّه بعض القراءات موضحاً رأيه التحويّي فيها ، فوجّه قراءة مجاهد⁴⁹: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة 183] على معنى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ وَأَنْ تَصُومُوا شَهْرَ رَمَضَانَ⁵⁰ . وهكذا فالكسائيّ كغيره من النّحاة ، ما كان يطعن في القراءة ، ولو كانت بعيدة ، بل كان يجد لها مخرجاً يجعلها مقبولة في الاستعمال التحويّي واللّغويّ. فالكسائيّ - وهو أحد القراء السّبع - كان يتبع منهج القراء قبله ، فلم تذكر كتب النّحو أنّه ردّ قراءة ما ، أو جهل صاحبها كما فعل بعض التحوييين البصريين المتأخّرين ، بل كان محافظاً وذلك ليس غريباً ؛ لأنّه يدرك جيّداً ويعي منهج القراء الذي يقوم على الاتباع. أمّا ما يبدو غريباً لأوّل وهلة فهو قول القراء: وكان الكسائيّ يعيب قولهم (فلنفرحوا) لأنّه وجده قليلاً فجعله عيباً⁵¹ وذلك في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس 58] وهي قراءة يعقوب الحضرمي⁵² . والظاهر أنّ الكسائيّ لا يعيب القراءة ذاتها ، إنّما قد تكون هناك قراءات أخرى لنفس الحرف بسند أقوى من سند هذه القراءة وبما يوافق الشائع في العربيّة فيعيب على قارئها أخذه بالأضعف. وممّا اعتمد فيه الكسائيّ على القرآن الكريم ، أنّه استدل على عمل اسم الفاعل في الزّمن الماضي بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف 18] واستشهد على حذف (لام الأمر) بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم 31] أي ليقيموها⁵³ . واستدلّ على مجيء (هل)

بمعنى (قد) اعتماداً على قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ [الإنسان:1].

وقد اهتمّ الفراء كذلك بالقراءات اهتماماً بالغاً ، ولذا تردّد في كتابه (معاني القرآن) أسماء كثير من القراء من لدن الصحابة حتّى عصره ، فمن الصحابة: عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، وأبو موسى الأشعري وغيرهم ، لكن قراءة ابن مسعود كانت أكثر قراءات الصحابة حظوة لديه ، فتردّدت في كثير من مواضع الكتاب مستشهداً بها ولها. ولا عجب في ذلك ، فابن مسعود إمام أهل الكوفة في القراءة ، وإلى قراءته تنتهي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي وخلف ، والأعمش⁵⁴ . وقد وازن الفراء بين القراءات ، فاختار بعضها على بعض ، وكان ذلك محكوماً بأسباب بسطها في مواطنها ، وكان إذا رجّح لديه وجه القراءة ، علّق عليها بمثل قوله: هو أحبّ إليّ ، أعجب إليّ ، هو أجود ، هو وجه القراءة ، هو أشبه بصحيح العربيّة ، أقوى قياساً ، أفشى في العربيّة⁵⁵ ، وعلى الوجه الآخر إذا لم يرجّح وجه القراءة لديه ، علّق بمثل قوله: ما أحبّها لشذوذها ، لا أعرفها لأشتهبها ، هي شاذة⁵⁶ . ويبدو أنّ مذهبه في القراءات لم يكتب له الاختيار من أبي بكر بن مجاهد كما كتب لأستاذه حمزة والكسائي ، فهو ليس من القراء إلا أنّ له أعمالاً تتصل بالقرآن⁵⁷ . أما عن ضوابط القراءة ، فمن تتبع كلام الفراء في (معاني القرآن) يتبيّن أنّ ضوابط صحّة القراءة كانت واضحة لديه ، وهو يعالج مسائل القراءات من قبل أن يصوغها الخالفون في صورة ضوابط علميّة ، وإذا كانوا قد اشتروا في القراء:

- التواتر (أو على الأقل صحّة السند) وموافقة العربيّة ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، فإنّ مسلك الفراء يؤكّد هذه الضوابط ، وإن لم يصرّح بها أو يصغفها. أمّا عن تواتر السند للقراءة ، فقد كان حريصاً على تأكيد ضرورة إتباع الأثر في الرواية ، وأنّ القراءة لا تؤخذ قياساً ، بل لابدّ من تحقّق السماع والرواية ، وهذا فاش في (معاني القرآن) الذي نسوق منه قوله جلّ شأنه ﴿ قَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:60] قال: نصب على القطع: والرّفع في فريضة جائز لو قرئ به⁵⁸ ، وغير ذلك كثير ، وهذا يؤكّد أمرين:

- ضرورة تحقّق الأثر والسماع في القراءة ، وإلا ما جازت ، فإنّ تحقّق الأثر ، صحّت الرواية وجازت القراءة ؛

- إنّ القراءات لا تؤخذ قياساً بقياس ، فليس كلّ ما جاز في كلام العرب جازت به القراءة ما لم يكن مدعوماً بالأثر ، وهذا الأثر لمعرفته أهميّة كبرى لمن يقرأ كتاب الفراء فقد تفتّشت فيه تجويزات لغوية في الآيات ، ممّا يوهّم ظاهرة هي أنّ الفراء كان يجيز القراءة بكلّ ما

جاز في العربية من نحو قوله: ولو قيل كذا كان صواباً ، أو كان وجهاً أو يجوز كذا ، ونحو هذا⁵⁹ . وكلها تجوزات لغوية لم يقصد الفراء جواز القراءة بها ، وإن كان قرئ ببعضها فعلاً ، ولم يبلغه⁶⁰ وإنما قصد بيان أن في لغة العرب سعة تتيح التعبير عن المعنى بأكثر من وجه ، وجاءت القراءة على بعض الوجوه دون بعض . أما موافقة العربية فيتضح من إنكار الفراء بعض القراءات لعدم موافقتها صحيح العربية عنده . ففي مسألة (كسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع المذكر السالم) قد ردّ القراءة في قوله ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾ [إبراهيم 22] بكسر الياء ، قال: وقد خفض الياء من قوله (بمصرخي) (الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً . قال الفراء: ولعلها من وهم الفراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظنّ أنّ الياء في (بمصرخي) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجه من ذلك⁶¹ وكسر الياء هنا قراءة حمزة ، وجماعة من التابعين⁶² . وفي مسألة العطف على الضمير المجزور ، فقد ردّ القراءة في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:1] بجرّ الأرحام قال: حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض (الأرحام) قال: هو كقولهم بالله والرحم ، وفيه قبح ؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض ، وقد كتّى عنه ، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقة⁶³ . وعن موافقة رسم المصحف فقد كان الفراء صريحاً ، والدليل على ذلك عند تعرّضه لقوله سبحانه: ﴿ فَأَجْبِفُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس:71] في مسألة المفعول معه وإضمار الفعل بعد الواو ، قال: وقد قرأها الحسن (شركاؤكم) بالرفع ، وإنما كان الشركاء هاهنا (التهتم) كأنه أراد أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهي خلافه للكتاب ؛ ولأنّ المعنى فيه ضعيف ؛ لأنّ الألهة لا تعمل ، ولا تجمع⁶⁴ ، وهنا تأذّر الرسم والمعنى على قبوله قراءة دون أخرى . فالفراء ، وهو نحويّ شغف بلغة القرآن وقراءاته ، بل هو من أكثر النحاة ولعاً بفنونه ، وهو من ارتضى القراءات المشهورة ، ما خلا بعضها التي أعمل فيها مقياسه ، فأبأها وإن كان موقفه العام التسليم والإجلال . أمّا القراءات غير المشهورة ، فهي عنده ثلاثة أنواع: الحروف المخالفة ، والقراءات الأحادية ، وغير المشهورة ، والوجوه التحوّية التي أجازها في الآيات ، وكان معظمها قراءات شاذّة . واستخدم في حديثه عن القراءات: (قراءة بعضهم) وأكثر من استخدامها إكثاراً واضحاً ومن ذلك قوله في قراءة قوله تعالى: ﴿ الَّهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِإِبَائِهِمْ كَبِرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف 5] (كَلِمَةً) ورفعها بعضهم⁶⁵ .

ووصف بعض القراءات بالقلّة ، كقوله في قراءة: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴾

[الفرقان 18] (تَتَّخَذُ). والفرءاء مُجْتَمِعَةٌ عَلَى نَصَبٍ (تَتَّخَذُ) إِلَّا أَبَا جَعْفَرَ الْمَدَنِي (ت 130هـ) فَإِنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ ، وَهُوَ عَلَى شذوذِهِ ، وَقَلَّةٌ مَنْ قَرَأَ بِهِ قَدْ يَجُوزُ⁶⁶ . فَالْمَتَّبِعُ لِلْفَرَاءِ وَمِنْهُجُهُ فِي تَنَاوُلِ الْقِرَاءَاتِ ، يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ عِنْدَهُ ثَلَاثُ صَوَرٍ:

- قَبُولُ الْقِرَاءَةِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة 37] يَقُولُ الْفَرَاءُ: (فَادَمَ) مَرْفُوعٌ وَ(كَلِمَاتٍ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْفَرَاءِ: (فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) فَجَعَلَ الْفِعْلَ لِلْكَلِمَاتِ ، وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ مَا لَقِيَكَ فَقَدْ لَقِيْتَهُ ، وَمَا نَالَكَ فَقَدْ نَلَيْتَهُ⁶⁷ . فَالْفَرَاءُ يَحْكِي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ ابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيِّ ، وَيُوجِّهُهَا تَوْجِيهًا لُغَوِيًّا لَطِيفًا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ⁶⁸ .

- تَرْجِيحُ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى ، وَذَلِكَ كَأَنَّ يَحْكِي الْقِرَاءَاتِ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى كُلِّ قِرَاءَةٍ عَلَى حِدَةٍ ، ثُمَّ يُرْجِحُ بَعْضَ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ عَلَى غَيْرِهَا بِقَوْلِهِ: وَهُوَ أَجُودُ الْوَجْهَيْنِ ، أَوْ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّهُ لِأَحَبُّ الْوَجْهَيْنِ إِلَيَّ ، أَوْ يَقُولُ: اخْتَرْنَا الرُّفْعَ⁶⁹ . وَمِثْلُ ذَلِكَ كَلَامُهُ عَلَى الْقِرَاءَاتِ فِي كَلِمَةِ (أَمَانِي) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة 78]. يَقُولُ: فَالْأَمَانِي عَلَى وَجْهَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَوَجْهَيْنِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُخَفِّفُ الْبَاءَ يَقُولُ: إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدِّدُ ، وَهُوَ أَجُودُ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَ أُضْحِيَّةٍ وَأُمِّيَّةٍ ، فَبَيْنَ جَمِيعِهِ الْوَجْهَانِ: التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ⁷⁰ . فَالْفَرَاءُ هُنَا قَدْ رَجَّحَ قِرَاءَةَ التَّشْدِيدِ عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِلَهُمَا جَمِيعًا .

- رَدُّ الْقِرَاءَةِ بِسَبَبِ شذوذِهَا ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ مَعْنَى فَاسِدٍ لِلآيَةِ ، فِي هَذِهِ الصُّورَةِ رَدُّ بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ وَضَعْفُهَا ، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ مُحَسِّنٌ هَاشِمٌ بِقَوْلِهِ: وَهَذَا فِي مَا يَدُو لِي نَابِعٌ مِنْ خَلَلٍ مِنْهُجِيٍّ اعْتَمَدَهُ النَّحَاةُ ، أَدَّى بِهِمْ إِلَى الْوُقُوعِ فِي شَرِكٍ خَطِيرٍ وَمَزَلَقِيٍّ كَبِيرٍ ؛ نَتِيجَةً لِإِنْزَالِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَعْلَى ، وَأَرْقَى نَصِّ عَرَبِيٍّ وَصَلَّ إِلَيْنَا سَلِيمًا مِنَ التَّصْحِيفِ ، مُنْزَهًا عَنِ التَّحْرِيفِ وَتَبَعًا لَهُ قِرَاءَاتُهُ - أَنْزَلُوهَا عَلَى قَوَاعِدِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ وَمَنَاهِجِهِمُ الْمُنطِقِيَّةِ ، فَتَرَى أَحَدَهُمْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ شَاعِرٍ مَجْهُولٍ ، وَيَتْرِكُ الْأَخْذَ عَمَّنْ نَقَلَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁷¹ . يَقُولُ الْفَرَاءُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام 137] وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ) فَتَرْفَعُ الْقِتْلَ إِذَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَيَرْفَعُ (الشُّرَكَاءَ) بِفِعْلِ يَنْوِيهِ كَأَنَّهُ قَالَ: زَيْنُهُ لَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ وَفِي بَعْضِ مَصَاحِفِ الشَّامِ (شُرَكَائِهِمْ) بِالْبَاءِ ، فَإِنْ تَكُنْ مُتَبَتَّةً عِنْدَ الْأَوَّلِينَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ (زَيْنٌ) وَتَكُونُ الشُّرَكَاءَ هُمُ الْأَوْلَادُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْهُمْ فِي النَّسَبِ وَالْمِيرَاثِ ، فَإِنْ كَانُوا يَقْرَؤُونَ (زَيْنٌ) فَلَسْتَ أَعْرَفَ جِهَتَهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فِيهَا آخِذِينَ بِلُغَةٍ قَوْمٌ يَقُولُونَ:

أنتيتها عشايا ، ثم يقولون في تنبيّة الحمراء (حمرايان) فهذا وجه أن يكونوا قالوا: ﴿ زَيْنٌ
لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ وليس قول من قال: إنّما أرادوا مثل قول
الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّئًا زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

بشيء ، وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية⁷² . وقال أيضاً:
وليس قول من قال: (مخلف وعده رُسُلُه) ولا ﴿ زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم
شركائهم ﴾ بشيء وقد فسّر ذلك ، ونحويو أهل المدينة يندشون:

فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّئًا زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

قال الفراء: باطل ، والصواب: زَجَّ القُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ⁷³ . يقول محسن هاشم منتفداً الفراء في
توجيهاته: لا بد من الإشارة إلى أنّ القراءة التي لم يعدها الفراء بشيء ، وأبطل ما روي من
شواهد العربية على منوالها مما تشهد القراءة لصحته ، ولا أقول العكس - هي قراءة الإمام
عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي ، وقراءته كما هو معلوم من القراءات السبع المتواترة
التي أجمع عليها المسلمون ، وهذا من الفراء غير مقبول ، ولا معقول⁷⁴ . لكن شوقي ضيف
يلتمس الأعداد للفراء وكلّ مَنْ اقتفى أثره في ردّ بعض القراءات المعتمدة ؛ فيقول: فالفراء
وأمثاله - ممن يردّ بعض القراءات التي لا تعدو حروفاً معدودة - لم يكن دافعهم إلى ذلك
الطعن والتنقص ، وإنّما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحرّي والتثبت⁷⁵ . فمنهج الفراء
في الاعتداد بالقراءات ، والاعتماد عليها في استخراج كثيراً من القواعد والأحكام ، يدلّ على
تطور الدراسة النحوية وتقدّمها عنده ؛ لأنّه أدرك أهميتها في تمثيلها لاختلاف اللغات
وتنوعها ، ومن ثمّ الكشف عن كثير من الشواهد المغمورة من كلام العرب التي لم تصل
إلى جادة البناء النحويّ. فلقد مثل الفراء الذروة في هذا الاتجاه ، إذ اعتمد في تشكيل كثير
من المسائل النحوية على النّصّ القرآنيّ ، وما يتعلق به من قراءات ، وقد ارتكز البحث
العلميّ عنده على النّصّ القرآنيّ يادراك تامّ ، وتحليل دقيق للمفاهيم اللغوية التي تميّزت
من خلالها اللغة في طبيعة العربيّ الكلاميّة من دون النّظر إلى الفلسفة والمنطق .

فلم يكن الفراء أقلّ اهتماماً بالقرآن والقراءات ، فقد ألّف كتاب (معاني القرآن) وهو⁷⁶
يعني فيه بما كان يشكل في القرآن ، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه ، وهو أيضاً من
ربط المعنى بالإعراب ، ففي قوله تعالى: ﴿ وَرَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ في الآية: ﴿ أَمْ
حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْتِمُ الْبَاسَاءِ وَالصَّرَاءِ
وَرَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة

214] يقول الفراء: قرأها الفراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة ، وهو: نافع ، فإنهما رفعها ، ولها وجهان في العريية: نَصَبٌ وَرَفْعٌ. أمَّا النَّصْبُ فَلأنَّ الفعل الذي قبلها ممَّا يتناول كالتَّرداد ، فإن كان الفعل على ذلك المعنى ، نُصِبَ الفعل بعده (حتَّى) وهو في المعنى ماض ، فإذا كان الفعل الذي قبل (حتَّى) لا يتناول ، وهو فعل ماض ، رفع الفعل بعد (حتَّى) إذا كان ماضياً ، وأمَّا الفعل الذي يتناول وهو ماض فقولك: جعل فلان يديم النَّظَرَ حتَّى يعرفك ، ألا ترى أنَّ إدامة النَّظَرِ تطول ، فإذا طال من قبل (حتَّى) ذهب بما بعدها إلى النَّصْب ، إن كان ماضياً بتطاوله⁷⁷. وهكذا النَّصْب عند الفراء دليله على أنَّ الفعل قبلها ممَّا يتناول كالتَّرداد أي: المستمرُّ يتردّد ، ولم ينقطع ، وهو في الوقت نفسه ماض ؛ أي: استمرت الزلزلة ودامت إلى أن قال الرسول صلى الله عليه وسلّم وهكذا يكون النَّصْب عنده دليل الاستقبال.

وقد اختار الفراء لنفسه قراءة خاصّة به ، حيث لم يكن موقفه كموقف شيخه ، فبالرغم من أنّه استشهد بالقراءات المتواترة والشاذّة في كتابه ، وبنى عليها قواعده ، فإنّ منهجه أقرب إلى البصريين الذين يردّون القراءات التي خالفت القياس منه إلى الكوفيّين الذين يعتمدون على الثقل بالدرجة الأولى ؛ إلاّ أنّه مع ذلك استشهد بالقرآن الكريم أكثر ممَّا استشهد بالشعر في إثبات القواعد النَّحويّة سواء أكانت القراءة متواترة أم شاذّة ، ومثل ذلك كثير في كتابه (معاني القرآن) وفي ما يلي بعض الأمثلة:

يقول الفراء: (بلى) بمنزلة (نعم) إلاّ أنّها لا تكون إلاّ لما في أوّله جحد⁷⁸ ، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ [الأعراف 44] ف (بلى) لا تصلح في هذا الموضوع وأمّا الجحد فقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ [الملك 9-8] ولا تصلح هاهنا (نعم) أداة. ومن ذلك أيضاً قوله في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ [البقرة 89] إن شئت رفعت (المصدق) ونويت أن يكون نعتا ، لأنّه نكرة ، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلا للكتاب ، لكان صوابا ، وفي قراءة عبد الله في آل عمران ، الآية 81: ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ ﴾ فجعله فعلا⁷⁹ ، والقراءة الأخيرة شاذّة. وفي قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [آل عمران 118] وفي قراءة عبد الله: وقد بدا البغضاء من أفواههم ذكر ؛ لأنّ البغضاء مصدر والمصدر إذا كان مؤنثا ، جاز تذكير فعله إذا تقدّم⁸⁰ ، فوضع القاعدة الأخيرة اعتمادا على قراءة شاذّة.

وقد تبع ثعلب أسانذته في كلّ ما يقولون ، وسار على نهجهم في النَّظَرِ إلى القراءات ، بل كان يفوقهم احتراماً لها قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات ، لم أفضل إعراباً على

إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس ، فضّلت الأقوى⁸¹ . أما القراءات النادرة ، فموقفه لا يخرج عن موقف سابقه في قبولها ، فتراه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في حذف المبتدأ ل: (شيخ) في حرف ابن مسعود: [وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ] في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود 72] (شيخاً). قال: إذا كان مدحاً أو ذمّاً استأنفوه⁸² . ويسير على نهج الكسائي في تخريجه لقراءة الحسن⁸³ ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء 148] (ظلم) ببناء (ظلم) للمعلوم ، قال: قال الكسائي: هذا استثناء يعرض ، ومعنى يعرض استثناء منقطع⁸⁴ . من هذا المنظور نرى أنّ ثعلباً ما كان ليخرج عن دائرة القبول للقراءات المشهور منها والتأدر- عن أساليب سابقه في معالجتهم لها وإخضاعها للقياس ، بل كان مثلهم في إخضاعها للقواعد التحوّية ، وتطويعها بما يناسب المقياس التحوّوي الذي يرى فيه كغيره من النحاة الفيصل في عمليّة القبول والرفض لهذه القراءة أو تلك .

فقد كان ثعلب- الإمام الكوفي الثالث- يحترم الأثر احتراماً عظيماً ، وقد بلغ من احترامه للقراءات ، أنّه كان لا يرى التّرجيح بين القراءات السّبع⁸⁵ ، ذلك أنّه يدرك معنى القراءة ، ومدى خطورة تخطئتها خصوصاً إذا كانت متواترة فهو نفسه كان له قراءة يقرأ بها أخذها عن سلمة بن عاصم ، عن الفراء ، عن الكسائي⁸⁶ . وبلغ اهتمامه بالقراءات درجة كبيرة حتّى أنّه وضع كتاباً سماه (القراءات)⁸⁷ . وقد كان ثعلب يستشهد بالقراءات في مجالسه ، فمن ذلك أنّه ذكر المواضع التي تدخل فيها التّون الخفيفة والتّقبيلة على الفعل بعدها ، فقال: (إمّا) إذا كانت جزءاً مثل ﴿ فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ ﴾ [الزخرف: 41] ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود 72] و(شيخ) إذا كان مدحاً أو ذمّاً استأنفوه ، فخرّج قراءة الأعمش (شيخ) وهي قراءة شاذّة. وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّي لَأَنْعَمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج 46] يقول: إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكر وأنث ، وإنّه قام هند ، وإنّه قامت هند ، لأنّ الفعل يُؤنّث ويُذكر⁸⁸ . تتبيّن من الأمثلة السابقة عناية الكوفيّين بالقرآن الكريم والقراءات واعتدادهم بها واعتمادهم عليها ، ويتبيّن الاحترام الشّديد ، والقدسيّة التي كانت تُعامل بها القراءات المتواترة من قبلهم عدا الفراء الذي أخذ موقفاً مغايراً للكوفيّين أصحابه. فقد كانت القراءات مصدراً مهماً عند نحاة الكوفة حيث كان موقفهم منها يقوم على احترامها والاستشهاد بها ، وعدم القدح بأصحابها وتخطئتهم إلا ما كان من الفراء ، فإنّه كان يخطيء الفراء أصحاب (السبع).

خاتمة: نرى بعد هذا ، أنّ الكوفيّين - باستثناء الفراء - نظروا إلى القراءات القرآنية- وبخاصّة المتواترة- باحترام شديد إيماناً منهم بأنّ هذه القراءات يحكمها السند ، وأنّها تُؤدى كما نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلّم فالقاعدة تؤخذ منها ، وتعتمد عليها ، وإذا عارضت القراءة قاعدة فلا تُوهن ، ويحكم عليها بالشذوذ ، بل ينبغي أن تُوسّع القاعدة. فالقرآن كلام الله ، والقاعدة من عمل الإنسان الذي يصيب ويخطئ. فالتّحاة الذين خطّأوا القراء ، أو ضعفوا قراءاتهم أو ردّوها كان عليهم ألا يفعلوا ذلك ؛ لأنّ القاعدة التي وضعها التّحاة لم تراع كلّ الطّواهر اللغويّة التي اشتملت عليها القراءات ؛ لأنّ القراءات نصّ صحيح ثابت متواتر ومتى صحّ سند القراءات ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً ، لا يصحّ ردّها. فالمنهج السّديد الذي ينبغي أن يتّبعه التّحاة في استنباط الأقيسة ، هو أن يعيدوا النّظر في الأصول التي تتعارض مع القراءات ، ويعدّلونها في ضوء ما تضمنته القراءات من الطّواهر اللغويّة التي لم تصل إلى التّحاة في ما انتهى إليهم من كلام العرب. فالقرآن الكريم فوق مستوى التّأويلات وأن فيصل الرّأي فيه صحة الاستشهاد النّحويّ والبلاغيّ بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة.

* الهوامش:

¹- أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري ، الإقناع في القراءات السّبع ، تج. عبد المجيد قطامش ، د.د.ن ، ط1. جامعة أم القرى / السّعوديّة: 1403 هـ. ص 68.

²- أبو محمّد ، محمّد بن محمّد الدمشقي بن الجزري ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، دار الكتب العلميّة ، ط1. دب: 1999 ، ج1 ، ص 261.

³- نفسه ، ج1 ، ص 535.

⁴- نفسه ، ص3.

⁵- أبو حيان ، محمّد بن يوسف ، أثير الدّين الأندلسي (ت 745هـ) ارتشاف الصّرب من لسان العرب ، تج. رجب عثمان محمّد ، مراجعة رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، ط1. القاهرة/ مصر: 1998 ، صفحات المحقق ، ج 1 ص 47.

⁶- ابن الجزري ، التّشر في القراءات العشر ، تج. علي محمّد الصّياغ ، المطبعة التجاريّة الكبرى ، دط. دب: دت ، ج1 ، ص 9.

⁷- محمود أحمد الصّغير ، القراءات الشّاذة وتوجيهها النّحويّ ، دار الفكر ، ط1. بيروت/ لبنان ، 1999م ، ص 80.

⁸- ابن الجزري ، غاية التّهاية في طبقات القراء ، تج. ج. برجستراسر ، مطبعة الخانجي ، ط1. مصر: 1932م ، ج1 ، ص 341.

⁹- أبو حيان الأندلسيّ ، البحر المحيط ، دار الفكر ، دط. بيروت/ لبنان: 1992م ، ج 4 ، ص 30-31.

- ¹⁰ - إسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تح. أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكاتب العربي ، دط. مصر ، دت. (مادة شذذ).
- ¹¹ - أبو القاسم ، جار الله بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري ، أساس البلاغة ، دار الكتب المصرية ، دط. القاهرة/ مصر: 1341هـ / 1922م ، (مادة شذذ).
- ¹² - أبو الفضل ، محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين بن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، ط3. بيروت/ لبنان: 1414هـ ، ج 3 ، ص 13 (مادة شذذ).
- ¹³ - أبو الفيض ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، تح. مجموعة من المحققين ، المطبعة الخيرية ، دط. مصر: 1306هـ ، (مادة شذذ).
- ¹⁴ - ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج 1 ، ص 14 - 16.
- ¹⁵ - ينظر أبو بكر بن مجاهد ، السبعة في القراءات ، تح. شوقي ضيف ، دار المعارف ، دط. مصر: 1972م ، . (أسانيد القراء السبعة ورواتهم).
- ¹⁶ - نفسه ، ص 139.
- ¹⁷ - نفسه ، ص 112.
- ¹⁸ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخاس ، إعراب القرآن تح. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، دط. بغداد/ العراق: 1980م ، ج 1 ، ص 302.
- ¹⁹ - أبو الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، دط. دب: 1999 ، ج 1 ، ص 35.
- ²⁰ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط1. دب: 1422هـ ، ج 6 ، ص 185.
- ²¹ - عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو ، دار المطبوعات الحديثة ، دط. جدة - المملكة العربية السعودية: دت. ص 12.
- ²² - صبحي الصالح ، مباحث في علوم القرآن ، دار العلم ، دط. بيروت/ لبنان: 1969م ، ص 250.
- ²³ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، تح. عبد السلام هارون ، بولاق ، ط2. دب: 1948 ، ج 1 ، ص 28.
- ²⁴ - نفسه ، ج 1 ، ص 28.
- ²⁵ - نفسه ، ج 1 ، ص 74.
- ²⁶ - نفسه ، ج 3 ، ص 90.
- ²⁷ - نفسه ، ج 2 ، ص 106.
- ²⁸ - أبو زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، معاني القرآن ، تح. أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب ، دط. القاهرة/ مصر: 1955م ، ج 1 ، ص 252-253.
- ²⁹ - ينظر أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج 4 ، وعبد العظيم حامد هلال ، خطوات البحث التحوي ، د.د.ن. ط1. دب: 1420هـ - 1999م ،
- ³⁰ - الفراء ، نفسه ، ج 3 ، ص 143.

- ³¹- أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح. أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط.1. بيروت / لبنان: 1419هـ. 1998م، ص 527.
- ³²- الفراء، نفسه، ج 3، ص 118-119.
- ³³- أحمد بن محمد البنا، نفسه، ص 162.
- ³⁴- ينظر أبو البركات كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية. ط.1. دب: 2003، مسألة 107.
- ³⁵- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 170.
- ³⁶- عبد العظيم حامد هلال، قوانين نحوية وصفية تفننها شواهد عربية، مطبعة أرفو بكفر الشيخ، ط.1. دب: 1417هـ-1997م ص 77.
- ³⁷- الفراء، نفسه، ج 1، ص 459.
- ³⁸- عبد العظيم حامد هلال، نفسه، ص 77 وما بعدها.
- ³⁹- أحمد بن محمد البنا، نفسه، ص 535.
- ⁴⁰- أبو حيان الأندلسي، نفسه، ج 10، ص 120.
- ⁴¹- أحمد بن محمد البنا، نفسه، ج 5، ص 52.
- ⁴²- أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، ثعلب، مجالس ثعلب، ددن، دط. دب: دت، ج 1، ص 307.
- ⁴³- الفراء، نفسه، ج 1، ص 133.
- ⁴⁴- أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط.3. القاهرة/ مصر: 1967م، ج 14، ص 352.
- ⁴⁵- الفراء، نفسه، ج 2، ص 377.
- ⁴⁶- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 120.
- ⁴⁷- أبو إسحاق الزجاج، إعراب القرآن، تح. إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، دط. القاهرة/ مصر: 1963م، ج 2، ص 645.
- ⁴⁸- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تح. محمود أحمد شاكر، دار المعارف، دط. القاهرة/ القاهرة: 1374هـ، ج 15، ص 415-416.
- ⁴⁹- ابن خالويه، نفسه، ص 12.
- ⁵⁰- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 237.
- ⁵¹- الفراء، نفسه، ج 2، ص 469-470.
- ⁵²- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 214.
- ⁵³- أبو محمد، عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك - حمد علي حمد الله، دار الفكر، ط.1. دمشق- سوريا: 1964، ص 298.
- ⁵⁴- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 459.
- ⁵⁵- الفراء، نفسه، ج 2، ص 211.
- ⁵⁶- ينظر نفسه، ج 1، و ج 2، و ج 3.
- ⁵⁷- خديجة أحمد مفتي، نحو الفراء الكوفيين، ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، فرع اللغويات، 1401-1402هـ، ص 202.
- ⁵⁸- الفراء، نفسه، ج 1، ص 444.

- ⁵⁹ - نفسه ، ج 2 ، ص 18 وما بعدها.
- ⁶⁰ - نفسه ، ج 2 ، ص 14.
- ⁶¹ - نفسه ، ج 2 ، ص 75-76.
- ⁶² - عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (ت1293هـ) الإتحاف في الردّ على الصحاف ، تح. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزبير آل حمد ، دار العاصمة ، ط1. دب: 1995 ، ج 2 ، ص 167-168.
- ⁶³ - الفراء ، نفسه ، ج 1 ، ص 252-253.
- ⁶⁴ - نفسه ، ج 1 ، ص 473.
- ⁶⁵ - نفسه ، ج 1 ، ص 269.
- ⁶⁶ - نفسه ، ج 2 ، ص 264.
- ⁶⁷ - نفسه ، ج 1 ، ص 28.
- ⁶⁸ - محسن هاشم درويش ، "موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن" ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دبي / الإمارات العربية المتحدة: يونيو 2004 ، ع 27 ، ص 25.
- ⁶⁹ - نفسه ، ص 29-30.
- ⁷⁰ - الفراء ، نفسه ، ج 1 ، ص 49.
- ⁷¹ - محسن هاشم درويش ، نفسه ، ص 34.
- ⁷² - الفراء ، نفسه ، ج 1 ، ص 357-358.
- ⁷³ - نفسه ، ج 2 ، ص 81-82.
- ⁷⁴ - محسن هاشم درويش ، نفسه ، ص 35-36.
- ⁷⁵ - شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، دط. دب: دت. ص 223.
- ⁷⁶ - الفراء ، نفسه ، ج 1 ، ص 11.
- ⁷⁷ - نفسه ، ج 1 ، ص 132.
- ⁷⁸ - نفسه ، ج 1 ، ص 252.
- ⁷⁹ - الفراء ، نفسه ، ج 1 ، ص 55.
- ⁸⁰ - نفسه ، ج 1 ، ص 231.
- ⁸¹ - أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، الأشباه والتظائر في النحو ، دائرة المعارف العثمانية ، ط 2. حيدر آباد الدكن / الهند: 1360هـ ، ج 3 ، ص 83.
- ⁸² - ثعلب ، نفسه ، ج 2 ، ص 360.
- ⁸³ - ابن خالويه ، نفسه ، ص 30.
- ⁸⁴ - ثعلب ، نفسه ، ج 1 ، ص 270.
- ⁸⁵ - أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج 4 ، ص 455.
- ⁸⁶ - السيوطي ، نفسه ، ج 2 ، ص 287.
- ⁸⁷ - نفسه ، ج 1 ، ص 397.
- ⁸⁸ - ينظر ثعلب ، نفسه ، ج 1 ، وج 2.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (رواية ورش)

- 1- أبو بكر بن مجاهد، **الستبة في القراءات**، تح. شوقي ضيف، دار المعارف. دط. مصر: 1972م،
- 2- أبو بكر أحمد بن علي الأنصاري، **الإقناع في القراءات السبع**، تح. عبد المجيد قطامش د.د.ن. ط1. جامعة أم القرى / السعودية: 1403 هـ.
- 3- أحمد بن محمد البنا، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تح. أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط1. بيروت / لبنان: 1419 هـ. 1998م،.
- 4- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل **النحاس**، **إعراب القرآن**، تح. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، دط. بغداد / العراق: 1980م، ج 1.
- 5- أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، **ثعلب**، **مجالس ثعلب**، د.د.ن. دط. دب: دت، ج 1، ج 2.
- 6- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار الكاتب العربي. دط. مصر، دت.
- 7- أبو القاسم **الزجاج**، **إعراب القرآن**، تح. إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، دط. القاهرة / مصر: 1963م، ج 2.
- 8- أبو القاسم جار الله بن عمرو بن أحمد، **الزمخشري**، **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، دط. القاهرة / مصر: 1341هـ / 1922م.
- 9- خديجة أحمد مفتي، **نحو القراء الكوفيين**، ماجستير، المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، فرع اللغويات، 1401-1402هـ.
- 10- شوقي ضيف، **المدارس التحويلية**، دار المعارف، د.د.ن. دط. دب: دت.
- 11- صبحي الصالح، **مباحث في علوم القرآن**، دار العلم دط. بيروت / لبنان: 1969م.
- 12- أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **الأشباه والتناظر في النحو**، دائرة المعارف العثمانية، ط2. حيدر آباد الدكن / الهند: 1360هـ، ج 3.
- 13- عبد العظيم حامد هلال، **قوانين نحوية وصرفية تفننها شواهد عربية**، مطبعة أرفو بكفر الشيخ، ط1. دب: 1417هـ - 1997م.
- 14- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، دار المطبوعات الحديثة، دط. جدة - المملكة العربية السعودية: دت.
- 15- أبو محمد، عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح. مازن المبارك، دار الفكر ط1. دمشق - سوريا: 1964.
- 16- أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط. دب: 1999، ج 1.
- 17- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، تح. عبد السلام هارون، بولاق، ط2. دب: 1948، ج 1.
- 18- أبو البركات كمال الدين الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويتين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية. ط1. دب: 2003،

- 19- محسن هاشم درويش ، "موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن" ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، ، دبي / الإمارات العربية المتحدة: يونيو 2004.
- 20- أبو عبد محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ط3. القاهرة/ مصر: 1967م ، ج 14.
- 21- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط1. دب: 1422 هـ ، ج6.
- 22- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تح. محمود أحمد شاكر ، دار المعارف ، دط. القاهرة/ القاهرة: 1374هـ، ج 15.
- 23- أبو محمد محمد بن محمد الدمشقي بن الجزري ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، دار الكتب العلمية ، ط1. دب: 1999 ، ج1.
- 24- ، النشر في القراءات العشر ، تح. علي محمد الضياع ، المطبعة التجارية الكبرى ، دط. دب: دت. ج1.
- 25- ، غاية النهاية في طبقات القراء ، تح. ج. برجستراسر ، مطبعة الخانجي ، ط1. مصر: 1932م. ج1.
- 26- أبو حيان ، محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي ، البحر المحيط ، دار الفكر ، دط. بيروت / لبنان: 1992م ، ج 4.
- 27- ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تح. رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط1. القاهرة/ مصر: 1998 ، ج1.
- 28- أبو الفيض ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، تح. مجموعة من المحققين ، المطبعة الخيرية ، دط. مصر: 1306هـ.
- 29- أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين بن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، ط3. بيروت/ لبنان: 1414هـ، ج 3.
- 30- محمود أحمد الصغير ، القراءات الشاذة وتوجيهها التحوي ، دار الفكر ، ط1. بيروت/ لبنان، 1999م.
- 31- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، معاني القرآن ، تح. أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب ، دط. القاهرة/ مصر: 1955م ، ج1.
- 32- عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ ، الإتحاف في الردة على الصحاف ، تح. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزبير آل حمد ، دار العاصمة ، ط1. دب: 1995 ، ج 2.